Distr.: General
13 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من إحاطة إعلامية قدمتها السيدة فاتو بنسودا، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالتداول بالفيديو بشأن "الحالة في ليبيا" الذي عقد يوم الثلاثاء، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. كما أدلى ممثل ليبيا ببيان.

ووفقا للإجراءات المبينة في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والتي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*التوقيع*) إنغا روندا **كينغ**
رئيس مجلس الأمن

الرجاء إعادة التدوير

المرفق الأول

بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا

إنني ممتنة لهذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن مرة أخرى عن طريق التداول بالفيديو على أنشطة مكتبي فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، حتى في الوقت الذي لا تزال فيه جائحة فيروس كورونا تشكل تحديات فريدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بالنسبة لعمل مكتبي. ومع ذلك، ما زلنا نعمل صامدين في مواجهة هذه التحديات، ويسرني أن أقدم تقريري الأخير إلى هذا الجهاز.

أهنئ سانت فنسنت وجزر غرينادين على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، كل النجاح في توجيه العمل الأساسي للمجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

في 23 تشرين الأول/أكتوبر، شهدنا توقيع الأطراف الليبية في جنيف على اتفاق وقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة. وهذا في الواقع تطور ملموس جدير بالترحيب. وندعو الأطراف إلى تنفيذ الاتفاق على نحو دؤوب من أجل إحلال السلام والاستقرار الذي طال انتظاره لشعب ليبيا.

يجب طمأنة ضحايا الجرائم الفظيعة في ليبيا إلى أنه رغم وقف إطلاق النار أو الاتفاقات المستقبلية، سيتم القبض على الأفراد الذين يُزعم أنهم مسؤولون عن جرائم خطيرة تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الفور وتسليمهم إلى المحكمة ليواجهوا اتهامات بارتكاب جرائمهم المزعومة.

ولا تزال ليبيا تشكل حالة ذات أولوية عالية بالنسبة لمكتبي، ولا يزال التزامنا بالسعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة بالنيابة عن الضحايا لم يتزعزع. وقد أحرزت تحقيقاتنا تقدما كبيرا منذ إحاطتي الإعلامية السابقة التي قدمتها إلى المجلس بشأن هذه المسألة في أيار/مايو (انظر S/2020/371). وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها جائحة فيروس كورونا، تم إيفاد بعثتي تحقيق حاسمتين إلى ليبيا لجمع أدلة إضافية لزيادة تعزيز قضايانا.

وكما يلاحظ المجلس، فقد أصدرت في 22 حزيران/يونيه بيانا عقب اكتشاف مقابر جماعية متعددة في مدينة ترهونة وجنوب طرابلس. ويتفاعل مكتبي مع السلطات الوطنية فيما يتعلق بتلك المقابر الجماعية. وتشير التقارير إلى أن السلطات المعنية بنبش القبور قد عثرت حتى الآن على أكثر من 100 جثة. وكان العديد من الجثث التي عثر عليها معصوبة العينين ومقيدة الأيدي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإقرار بالجهود الكبيرة والعمل الهام الذي تقوم به جميع الجهات المعنية في الحفاظ على الأدلة على هذه الجرائم، بما في ذلك الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها حكومة الوفاق الوطني.

وأتاحت البعثتان أيضا فرصة لتعزيز التعاون المتبادل مع السلطات الوطنية المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة. وأعرب عن امتناني وتقديري لما لقيناه من تعاون ودعم من حكومة الوفاق الوطني وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وما زلنا ننسق جهودنا المشتركة بطريقة بناءة، تمشيا مع مبادئ التعاون والتكامل بموجب الجزء 9 من نظام روما الأساسي.

ويواصل مكتبي رصد الحالة في ليبيا بنشاط. وفي هذا الصدد، تلقينا معلومات تشير إلى أن الهجوم الذي انتهي مؤخرا على طرابلس، الذي شنته الميليشيا المتمركزة في الشرق والمعروفة باسم الجيش الوطني الليبي وقواته الداعمة، يشكل جزءا من نمط من العنف يشمل الغارات الجوية العشوائية وقصف المناطق المدنية، وعمليات الاختطاف التعسفي والاحتجاز وتعذيب المدنيين، وعمليات القتل خارج نطاق

القضاء، وحالات الاختفاء القسري ونهب الممتلكات المدنية – وهو تكرار لنمط من العنف سبق الإبلاغ عنه في أماكن مثل بنغازي ودرنة وأجدابيا ومرزق وسرت.

كما تلقينا معلومات موثوق بها تشير إلى زيادة استخدام الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة ضد المدنيين. وقد تم اكتشاف ذلك في أعقاب انسحاب القوات من طرابلس والمناطق المحيطة بها. وتفيد التقارير بأن الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة قد وضعت في المرائب والمطابخ وغرف النوم في منازل المدنيين. وقد قُتل أو أُصيب العديد من المدنيين الذين عادوا إلى منازلهم بعد فرارهم من القتال، لأن منازلهم كانت مفخخة بهذه الأجهزة.

إن التهديد الذي تشكله الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة على المدنيين ونطاق استخدامها أمر يبعث على القلق العميق. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه وحدها، قُتل ما لا يقل عن 49 شخصا نتيجة استخدام الألغام. واسمحوا لي أن أشدد على أن استخدام الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة كوسيلة للاعتداء العشوائي على المدنيين يشكل جريمة بموجب نظام روما الأساسي.

وأشجع المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن ينقلوا مرة أخرى رسالة واضحة وحازمة إلى القادة العسكريين والمدنيين، وكذلك إلى جميع الأطراف والجماعات المسلحة المشتركة في النزاع في ليبيا، بأن قواعد القانون الإنساني الدولي يجب أن تحترم، وأن أولئك الذين يتحدون هذه القواعد سيُحاسبون فرادى.

وما برح مكتبي يتابع أيضا التقارير التي تفيد باستهداف المدنيين الذين أعربوا عن معارضتهم للميليشيات في شرق وغرب ليبيا. وفي هذا الصدد، يدرك المجلس أن البعثة دعت مؤخرا إلى إجراء تحقيق في مزاعم استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة في 23 آب/أغسطس في الزاوية وطرابلس.

إضافة إلى ذلك، لا يزال مكتبي يتلقى معلومات بشأن ادعاءات بارتكاب جرائم خطيرة في السجون ومرافق الاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا. وفي تقريري السابق إلى المجلس، أوجزتُ الادعاءات بأن مرافق الاحتجاز مثل الكويفية وجيرنادا، في شرق ليبيا، وسجن متيجة في طرابلس، الذي تسيطر عليه قوة الردع الخاصة، تستخدم لاحتجاز المدنيين تعسفا في ظل ظروف لا إنسانية، بما في ذلك التعذيب. وما زال مكتبي يتلقى أدلة على هذه الجرائم.

وأحث جميع أطراف النزاع في ليبيا على أن تضع حداً فورياً لاستخدام مرافق الاحتجاز لإساءة معاملة المدنيين وارتكاب الجرائم ضدهم. ويحظر القانون الدولي ونظام روما الأساسي استخدام مرافق الاحتجاز هذه. كما أدعو إلى إتاحة إمكانية الوصول الكامل للمراقبين والمحققين الدوليين إلى مرافق الاحتجاز في ليبيا والتعاون الكامل في هذا الصدد.

كما أن مكتبي يرصد حالة المشردين داخليا، وكذلك الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. وللأسف، لا يزال المهاجرون يتعرضون للاتجار بهم وللجرائم، مثل التعذيب. ويساورني قلق بالغ لأنه رغم فرض المجلس جزاءات على السيد أحمد عمر الدباشي لتورطه في جرائم ضد المهاجرين، تفيد التقارير بأنه يواصل ارتكاب الجرائم. إن التطورات الإيجابية الأخيرة في الكفاح من أجل القضاء على الجرائم ضد المهاجرين مشجعة ويجب تكثيفها. وفي هذا الصدد، أشير إلى فرض الاتحاد الأوروبي جزاءات ضد السيد موسى أدياب، الذي حصل فريق خبراء الأمم المتحدة على أدلة تدينه بالاتجار بالبشر والاغتصاب وقتل اللاجئين. وأرحب أيضا

بالجهود التي تبذلها الولايات القضائية الوطنية في هذا الصدد. وأشير بصفة خاصة إلى أن محكمة مسينا في إيطاليا قضت بسجن ثلاثة أفراد لمدة 20 سنة على جرائم ارتكبوها ضد المهاجرين في الزاوية.

ومن المواضيع المتكررة التي يجب أن أشدد عليها عدم إلقاء القبض على من أمرت المحكمة بتوقيفهم وتسليمهم. ولا يزال ذلك يمثل حجر عثرة يحول دون سعي مكتبي إلى تحقيق العدالة الفعالة لضحايا الجرائم الفظيعة المرتكبة في ليبيا. وعلى مدار سنوات تقديم تقريري إلى المجلس، لطالما أعربت عن أسفي لأن الأفراد الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال ما زالوا طلقاء.

ويشمل ذلك مذكرتي توقيف بحق السيد محمود مصطفى بوصيف الورفلي، الذي يُزعم أنه، بصفته قائداً للواء الصاعقة، أعدم 43 مدنياً. وفي 21 أيلول/سبتمبر، فرض الاتحاد الأوروبي جزاءات اقتصادية بحق السيد الورفلي بسبب جرائم مزعومة ارتكبت في ليبيا. ولم يتلق مكتبي ردا على مطالبته بأن يعتقل قائد الجيش الوطني، اللواء خليفة حفتر، السيد الورفلي مع تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ومرة أخرى أدعو القادة الليبيين الآخرين إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتسليم السيد الورفلي. ومؤخرا، دعوت على وجه التحديد السيد عقيلة صالح، القائد الأعلى للجيش الوطني، والسيد ونيس بوحمادة، قائد لواء الصاعقة، إلى المساعدة في هذا الصدد. وتلقى مكتبي منذ ذلك الحين معلومات تفيد بأن السيد بوحمادا قد توفي. ومع ذلك، لا بد من استمرار وتكثيف الجهود لتوقيف السيد الورفلي وتسليمه.

واسمحوا لي أن أذكر وأشدد على الالتزام، بموجب المادة 28 من نظام روما الأساسي، بأن يمنع القادة القوات الخاضعة لسيطرتهم الفعلية من ارتكاب الجرائم أو يعاقبون على ارتكابها، أو إخضاع مرتكبيها للتحقيق والملاحقة القضائية على نحو فعال.

وكذلك، فإن أمري الاعتقال الصادرين ضد السيد سيف الإسلام القذافي والسيدي التهامي محمد خالد لم ينفذا بعد. ويُزعم أن السيد التهامي لا يزال في مصر. وأحث جميع الدول المعنية، بما فيها جمهورية مصر العربية، على تأمين تسليم الهاربين المطلوبين للمحكمة دون تأخير.

إن عدم تنفيذ أوامر الاعتقال هو العقبة الأولى أمام قدرتنا الجماعية على إعطاء الأمل للشعب وضحايا الجرائم في ليبيا. وأحث المجلس وجميع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات فعالة وملموسة لضمان عدم توفير ملاذات آمنة للهاربين من العدالة الذين يواجهون تهما جنائية خطيرة أمام المحكمة الجنائية الدولية. والتقاعس في هذا الصدد يسمح باستمرار الجرائم الشنيعة، مثل الجرائم المزعومة في ترهونا. وهناك مسؤولية جماعية عن ضمان تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية على النحو الواجب.

وفي جميع الجوانب الأخرى، ما زال مكتبي يحظى بتعاون قوي من العديد من الدول وأصحاب المصلحة. وقد تعززت علاقاتنا مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والسلطات في ليبيا على وجه الخصوص، كما تعززت علاقتنا مع مكتب الشرطة الأوروبي. وأود أن أؤكد مجددا الأهمية المحورية لذلك التعاون في أنشطتنا، وأدعو المجلس وجميع الدول الأعضاء إلى أن تدعم بشكل جماعي جهودنا الرامية إلى تعزيز هذا التعاون.

ويواصل مكتبي كذلك تقديم المساعدة لدعم التحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا ومقاضاة مرتكبيها على الصعيد المحلي، اتساقا مع هدفنا الاستراتيجي رقم 6. وما زلت ملتزمة بالوفاء بولايتي بهدف محاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً، والسعي إلى تحقيق العدالة للضحايا في ليبيا.

ويُحث المجلس والمجتمع الدولي مرة أخرى على تقديم الدعم الكامل لجهود المحكمة الجنائية الدولية في إنجاز ولايتها في ليبيا.

وأود أن أختتم بياني بنقطة أخيرة. إننا إذ نجتمع هنا اليوم، عملا بالقرار 1970 (2011)، لكي نبرهن على التزامنا المشترك بقضية العدالة في ليبيا، لا بد لي من وضع هذه المشاركة في سياقها. إننا نجد أنفسنا في عصر تهدف فيه قوى قوية بشكل متزايد إلى تقويض قضية العدالة الجنائية الدولية استمرارا للسياسة بوسائل أخرى. والمطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هو تقديم دعم أكبر للمحكمة الجنائية الدولية ولعملها المستقل والنزيه ولسيادة القانون الدولي – ولا أقل من ذلك. ولا بد من تجنب أي عمل قد يقوض التحرك العالمي نحو مزيد من المساءلة عن الجرائم الفظيعة والنظام الدولي القائم على القواعد. إن دعم المجتمع الدولي والمجلس والأعضاء فيه للوقوف بحزم دفاعا عن العدالة الجنائية الدولية في ليبيا وخارجها ضروري لضمان السلم والأمن الدوليين والنهوض بقضية العدالة لضحايا الجرائم الفظيعة.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة فيليب كريدلكا

[الأصل بالفرنسية]

أشكر المدعية العامة فاتو بنسودا على تقريرها الخطي وعلى إحاطتها الإعلامية المفيدة للغاية لمجلس الأمن.

أود اليوم أن أشدد على ثلاث نقاط هي: ضرورة تحقيق العدالة لضحايا أبشع الجرائم من أجل تحقيق السلام في ليبيا؛ التعاون الحاسم من جميع أصحاب المصلحة، والذي بدونه لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية تنفيذ ولايتها؛ وأخيرا، دعم بلجيكا القوي والثابت للمحكمة وموظفيها.

أولا، تهنئ بلجيكا الأطراف الليبية على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية الأمم المتحدة. إن عقد الاجتماع الأول وجها لوجه لمنتدى الحوار السياسي الليبي في تونس أمس، بهدف التوصل إلى حل سياسي دائم، هو خطوة هامة إضافية. وتحقيق العدالة لضحايا أبشع الجرائم التي ارتكبها أي طرف أمر حاسم بلا شك لتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

وفي هذا السياق، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تضطلع بدور هام بمواصلة دعم جهود السلطات الوطنية في هذا الصدد. وفي هذا السياق، تلاحظ بلجيكا بارتياح كبير أن مكتب المدعي العام قد أحرز تقدما كبيرا في تحقيقاته، وأنه يواصل تعاونه النشط مع السلطات الليبية، لا سيما بهدف دعم القضايا على المستوى الوطني المتعلقة بادعاءات ارتكاب جرائم ضد اللاجئين والمهاجرين.

وأود التأكيد على مدى اعتماد المحكمة الجنائية الدولية على تعاون جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بصفة عامة، والدول بصفة خاصة، في تنفيذ ولايتها، عملا بالقرار 1970 (2011). وفي هذا الصدد، ترحب بلجيكا بالجهود التي تبذلها السلطات الليبية المعنية. وقد أتاحت تلك الجهود، على وجه الخصوص، تنظيم بعثتين ميدانيتين من قبل مكتب المدعي العام وجمع الأدلة وحفظها بغية إجراء تحقيقات في المستقبل. ويشجع بلدي بقوة أولئك الذين أسهموا إسهاما إيجابيا في السلام والمصالحة في ليبيا على التعاون مع المحكمة. وأفكر بشكل خاص في الخطوات التي يمكن اتخاذها لتيسير الوصول إلى جميع الأراضي الليبية وتنفيذ مذكرات التوقيف المعلقة الصادرة عن المحكمة بإلقاء القبض على الهاربين وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتتعلق هذه النقطة الأخيرة أيضا بدول ثالثة حدد فيها موقع بعض هؤلاء المشتبه فيهم، مثل مصر.

ويشمل التعاون مع المحكمة أيضا منظمات مثل مكتب الشرطة الأوروبي والأمم المتحدة. وينبغي الترحيب بتعزيز علاقات العمل بين مكتب المدعية العامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. غير أنه من غير المقبول أن مجلس الأمن لم يتحمل حتى الآن النفقات المتعلقة بإحالة القضايا إلى المحكمة على النحو المنصوص عليه في المادة 115 (ب) من نظام روما الأساسي. ومن غير الطبيعي وضع العبء المالي لهذه التحقيقات على عاتق الدول الأطراف وحدها، لا سيما في وقت تلزم فيه موارد إضافية للمضي قدما في تحقيقات المكتب في ليبيا.

وفي الختام، أود أن أكرر مرة أخرى دعم بلجيكا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة. ويأسف بلدي لتطبيق الجزاءات على المحكمة، ولا سيما ضد المدعية العامة لديها

وأعضاء مكتبها، فضلا عن التهديدات المستمرة من جانب سلطات الولايات المتحدة. فهذه الهجمات تعوق سير عمل المحكمة على النحو السليم وتقوض سلامتها وتهدد استقلالها. والهجوم على المحكمة الجنائية الدولية هجوم على قيمنا ومصالحنا الأساسية. وهذا غير مقبول. وبلجيكا، مع شركائها، على استعداد للاستجابة للمحكمة ومساعدتها في التصدي لآثار هذه التدابير بطريقة ملموسة وعملية، وندعو الولايات المتحدة مرة أخرى إلى إلغاء هذه التدابير.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

أشكر السيدة بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها . وأرحب بحضور السيد السني، الممثل الدائم لليبيا، في جلسة اليوم.

منذ تصاعد النزاع في ليبيا في نيسان/أبريل من العام الماضي، تتسم الحالة أخيرا ببصيص من الأمل. وترحب الصين بتوقيع أطراف النزاع على اتفاق لوقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول/أكتوبر، في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وباجتماع اللجنة في ليبيا الأسبوع الماضي وتوصلها إلى توافق هام في الآراء بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار.

ونرحب بما أبدته الأطراف الليبية من إرادة سياسية وشجاعة لتحقيق وقف إطلاق النار ونقدر الإسهامات الهامة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. إن وقف إطلاق النار بين الطرفين الليبيين خطوة رئيسية في الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي وتنفيذ مبادرة إسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020. ويمثل أيضا تقدما هاما نحو تحقيق السلام في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

وقد أوجد السلام الذي تحقق بشق الأنفس أملا جديدا للشعب الليبي. وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة لتنفيذ وقف إطلاق النار بفعالية والنهوض بالعملية السياسية على وجه السرعة. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها تونس والمغرب ومصر وغيرها من البلدان المجاورة وبلدان المنطقة بهدف تعزيز الحوار السياسي فيما بين الأطراف الليبية، ودعم مواصلة التقدم في عملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها، وتشجيع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على مواصلة مساعيها الحميدة وتشكيل أوجه التآزر.

وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ حظر توريد الأسلحة بصرامة وأن يحترم احتراما تاما سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونتطلع إلى رؤية ليبيا تحقق السلام والاستقرار والازدهار الدائم في وقت مبكر.

وأود أن أكرر أن موقف الصين من المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير. وفي الوقت نفسه، لاحظنا أن المدعية العامة وغيره من المسؤولين في المحكمة الجنائية الدولية يتعرضون لجزاءات انفرادية تدينها بلدان كثيرة. وتعارض الصين على الدوام الجزاءات الانفرادية لأنها لا تتفق مع القانون الدولي. كما نعارض ممارسات التنمر وسياسات القوة لأنها تقوض النظام الدولي القائم على القانون الدولي.

ونرحب بآخر المستجدات التي قدمتها المدعية العامة بشأن التقدم المحرز في التحقيقات في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونثني على التقدم الكبير الذي أحرزته في مجال المحكمة في أنشطتها القضائية على الرغم من الصعوبات المستمرة التي تسببها بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي هذا السياق، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهيب بجميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المحكمة في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية على أرض الواقع، ترحب إستونيا باتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بتسهيل من الأمم المتحدة في 23 تشرين الأول/أكتوبر. وما زلنا ندعو الدول إلى احترام هذا الاتفاق ودعم تنفيذه.

وفي الوقت نفسه، تواصل إستونيا إدانة انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي يُبلّغ عنها في ليبيا. وندين استخدام الجيش الوطني الليبي والقوات التابعة له للألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة في المنطقة الواقعة جنوب طرابلس، الأمر الذي لا يزال يشكل تهديداً قاتلاً للمدنيين.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بالاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة وغيرها من الجرائم الخطيرة في مرافق الاحتجاز. وندعو السلطات المعنية المسؤولة عن المرافق إلى التعاون الكامل مع المراقبين والمحققين الدوليين وضمان إمكانية وصولهم إلى المرافق المعنية حتى كي يتسنى التحقيق في هذه الادعاءات.

كما تشعر إستونيا بالقلق إزاء الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين، وترحب بدور المحكمة الجنائية الدولية في مساعدة الدول على مقاضاة القضايا في إطار ولاياتها القضائية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد أن استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين أمر غير مقبول وأنه يجب التحقيق في جميع الحالات بشكل كامل وفوري.

وتنضم إستونيا إلى المحكمة في الإعراب عن امتنانها لسلطات حكومة الوفاق الوطني على تعاونها مع المحكمة خلال بعثاتها الأخيرة وعلى أنشطتها المتصلة بحفظ الأدلة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية في المقابر الجماعية في ترهونا. وننوه كذلك بالتعاون المثمر بين المحكمة الجنائية الدولية ومكتب الشرطة الأوروبي، بما في ذلك في المسألة الليبية. وترحب إستونيا بالدور الإيجابي للغاية الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مساعدة ودعم عمل المحكمة الجنائية الدولية في البلد.

ولا تزال إستونيا تشعر بقلق بالغ إزاء عدم تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن في حالة ليبيا. وهذا يعني أن الهاربين الثلاثة – الورفلي والتهامي والقدافي والقذافي – وجميعهم متهمون بارتكاب جرائم خطيرة هي القتل والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية الوحشية والمهينة، ما زالوا طلقاء. وتنفيذ أوامر الاعتقال هذه أمر ضروري لازم لتحقيق العدالة للضحايا. ولا يمكن أن يكون هناك سلام طويل الأجل دون وقف الإفلات من العقاب. وفي ضوء ذلك، ندعو جميع الدول إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في إلقاء القبض على الهاربين وتسليمهم إلى المحكمة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكّر بأن العدالة الجنائية الدولية هي مسألة جهد جماعي، وأن على الدول في نهاية المطاف أن تفي بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة، الناشئة عن نظام روما الأساسي والقرار 1970 (2011). ولذلك، لئن كانت إستونيا تؤكد دعمها الكامل لعمل المحكمة الجنائية الدولية، فإنها تحث جميع الدول، بما فيها الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي، على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل إنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا في ليبيا.

المرفق الرابع

بيان نائب المستشار القانوني لفرنسا لدى الأمم المتحدة، بريس فودا

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها وإحاطتها.

إن إنشـــاء محكمة جنائية دائمة وعالمية أمر ضـــروري أكثر من أي وقت مضـــى لتقديم مرتكبي أخطر الجرائم إلى العدالة وكســـر حلقات الإفلات من العقاب والعنف التي تنشـــط في حالات أزمات كثيرة جدا. المحكمة الجنائية الدولية هي حجر الزاوية في مكافحة الإفلات من العقاب على الصـــعيد الدولي. إذ إنها تؤدي دورا فريدا في إطار النظام متعدد الأطراف. وتؤكد فرنســـا من جديد دعمها الكامل للمحكمة، التي يجب أن تكون قادرة على العمل باســـتقلالية وحياد في الإطار الذي حدده نظام روما الأســـاســـي. ويجب أن يكون مكتب المدعية العامة قادرا على ممارسة صلاحياته دون عوائق أو عقبات. ونرحب بأن عددا كبيرا من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي قد ذكّر الجمعية العامة بذلك مؤخرا (انظر A/75/PV.19).

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار 1970 (2011)، تكرر فرنسا التأكيد على أن مكافحة الإفلات من العقاب هي أحد العناصر الرئيسية في حل النزاع وفي المصالحة بين الأطراف الليبية. إن محاكمة المجرمين وإدانتهم أمر ضـــروري لإعادة بناء الدولة واســـتعادة الحياة الديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التعاون الكامل من جميع أصحاب المصلحة، وفي المقام الأول الأطراف الليبية، أمر بالغ الأهمية.

وترحب فرنســـا بتمكن مكتب المدعية العامة من إجراء ثلاث بعثات ميدانية في عام 2020. والوصـــول إلى الأراضـــي الليبية هو في الواقع شـــرط أســـاســـي للوفاء بالولاية التي أناطها المجلس بالمحكمة. ومع ذلك، لا تزال فرنسا تشعر بقلق عميق إزاء العقبات التي لا يزال المكتب يواجهها في تنفيذ أوامر القبض على الهاربين الثلاثة. وتشـــير فرنســـا إلى أن القرار 1970 (2011) يحث جميع الدول المعنية، ســـواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا، على التعاون الكامل مع المحكمة ومدعيتها العامة.

يجب التحقيق في جميع الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا منذ عام 2011، ومقاضـــاة الجناة، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإســـلامية في العراق والشـــام والجرائم ضـــد المهاجرين واللاجئين. إن المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني الموجودين في ليبيا إلى مكتب المدعية العامة في هذا الصدد، قيّمة للغاية. ونرحب بتعزيز علاقات العمل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهيكلة التعاون مع مكتب الشرطة الأوروبي.

ويساورنا قلق عميق إزاء الاحتجازات التعسفية والحالات المنطوية على ظروف اعتقال وحشية، بما في ذلك ما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين. ويجب على الســـلطات المســـؤولة عن أماكن الاحتجاز المعنية أن تفتحها دون تأخير أمام المراقبين والمحققين الدوليين. كما أن حالات الاختفاء القســـري والعنف الجنســـي التي أبلغ عنها المكتب غير مقبولة. ولا ينبغي أن يكون هناك شك في أن أي شخص يحرض على هذه الجرائم أو يرتكبها اليوم يخضع للملاحقة الجنائية. ويجب على لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) أن تمارس أيضا قدرتها الرادعة لوقف من يزعزعون استقرار ليبيا بتنظيم الاتجار بالمهاجرين واللاجئين.

وستظل فرنسا ملتزمة تماما بإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية ودعم استعادة سيادة القانون في البلد. وفي هذا الصـــدد، نرحب بإبرام اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشـــرين الأول/أكتوبر من جانب الوفود في

اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب تنفيذ هذا الاتفاق بالكامل الآن واحترامه ورصده رصدا فعالا. كما أن منتدى الحوار السياسي الليبي، الذي بدأ أعماله في تونس في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، يشكل خطوة هامة ومشجعة. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى اتفاق سياسي بين الليبيين، مما يمهد الطريق لإجراء الانتخابات.

ونرحب بالنهج الصارم الذي اعتمده مكتب المدعية العامة وفقا لمبدأ التكامل. وستواصل فرنسا التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وحشد مجلس الأمن لتحقيق ذلك الهدف. كما أنها ستظل حاشدة كل جهودها للتوصل إلى حل سياسي في ليبيا، إلى جانب أعضاء عملية برلين، وشركائها الأوروبيين، وجيران ليبيا وشركائها في إطار الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن، خوسي سينغر وايسينغر

[الأصل: بالإسبانية]

يسرنا أن نهنئ مكتب المدعية العامة بنسودة والأعضاء الآخرين في المحكمة الجنائية الدولية، الذين أثبتوا من خلال كل تقرير يقدمونه أنهم يقومون بعمل صعب ودؤوب، على الرغم من التحديات المتصلة بواجباتهم ووباء فيروس كورونا.

وقد تمكنا طوال فترة عضويتنا في مجلس الأمن من دراسة عمل المحكمة الجنائية الدولية بقدر كبير من التفصيل. وبالإضافة إلى ذلك، تشرفنا بالاستماع اليوم، للمرة الرابعة والأخيرة بالنسبة لنا، للإحاطة التي قدمتها المدعية العامة بنسودة بشأن ما حققته من تقدم وإنجازات وما تواجهه من تحديات.

وفيما يتعلق بالمسألة قيد النظر اليوم، تشيد الجمهورية الدومينيكية بوقف إطلاق النار الموقع في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وتأمل أن يتم التقيد به والتمسك به من أجل السلام والاستقرار في ليبيا. لقد كان الشعب الليبي شجاعا ومرنا، ويستحق أن ينعم بسلام دائم وشامل – سلام لا يشوبه الإفلات من العقاب. والواقع أنه يجب علينا، كمجتمع دولي، أن نبذل قصارى جهودنا لمكافحة الإفلات من العقاب من أجل ضحايا آلاف الأعمال الفظيعة التي ارتكبت في ليبيا، حتى يتسنى لهم الأمل في أن يقدم الجناة إلى العدالة بطريقة نزيهة وفعالة. وفي هذا الصدد، لا بد أن ندعم وتعزز عمل المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما المدعية العامة بنسودة ومكتبها، الذي تقع على عاتقه المهمة الحساسة المتمثلة في التحقيق وجمع الأدلة ومحاكمة الأشخاص الخطرين والقبض عليهم في حالات صعبة للغاية.

ويسرنا أن نلاحظ التقدم الكبير المحرز في التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية وحكومة الوفاق الوطني. ولا شك أن هذا التعاون سيسمح للمحكمة بأن تفي بولايتها على نحو أفضل وتخدم أبناء شعب يرون في العدالة بصيصا من الأمل بعد ما قاسوه من معاناة مريرة كضحايا للنزاع .

وللأسف، فإن الجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين والمهاجرين وسوء الأحوال في مراكز الاحتجاز والهجمات على الهياكل الأساسية المدنية وزيادة زرع الألغام المضادة للأفراد لم تتوقف على ما يبدو. ويعرب شعب الجمهورية الدومينيكية عن مواساته ويشجب الأرواح التي فقدت نتيجة نزاع دام وقتا طويلا.

وفيما يتعلق بقضـــايا الســـيد الورفلي والســـيد التهامي والســـيد ســـيف الإســـلام القذافي، فإننا ندعو الأطراف المعنية في النزاع في ليبيا والمجتمع الدولي على حد ســـــواء إلى تكثيف جهود التعاون الرامية إلى ضمان القبض على هؤلاء الأفراد ومحاكمة مرتكبي الجرائم المزعومة وفقا للقانون الدولي.

وأخيرا، نشـــيد بالتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ومكتب الشـــرطة الأوروبي والاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ونؤيد دعوة المحكمة جميع أطراف النزاع في البلد إلى الامتناع عن التصرف الذي يؤدي إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر السيدة بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريرها وعلى إحاطتها اليوم.

بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد مجددا دعم إستونيا القوي والمستمر للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة وركيزة هامة للنظام الدولي القائم على القواعد. وندعو جميع الدول إلى التمسك بالمبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها، واحترام نزاهة المحكمة الجنائية الدولية وحيادها.

ونرحب بآخر المستجدات التي قدمتها المدعية العامة بشأن التقدم المحرز في التحقيقات في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونثني على التقدم الكبير الذي أحرزته في مجال المحكمة في أنشطتها القضائية على الرغم من الصعوبات المستمرة التي تسببها بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي هذا السياق، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهيب بجميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه المحكمة في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية على أرض الواقع، ترحب إستونيا باتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بتسهيل من الأمم المتحدة في 23 تشرين الأول/أكتوبر. وما زلنا ندعو الدول إلى احترام هذا الاتفاق ودعم تنفيذه.

وفي الوقت نفسه، تواصل إستونيا إدانة انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي يُبلّغ عنها في ليبيا. وندين استخدام الجيش الوطني الليبي والقوات التابعة له للألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة في المنطقة الواقعة جنوب طرابلس، الأمر الذي لا يزال يشكل تهديداً قاتلاً للمدنيين.

كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بالاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة وغيرها من الجرائم الخطيرة في مرافق الاحتجاز. وندعو السلطات المعنية المسؤولة عن المرافق إلى التعاون الكامل مع المراقبين والمحققين الدوليين وضمان إمكانية وصولهم إلى المرافق المعنية حتى كي يتسنى التحقيق في هذه الادعاءات.

كما تشعر إستونيا بالقلق إزاء الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين، وترحب بدور المحكمة الجنائية الدولية في مساعدة الدول على مقاضاة القضايا في إطار ولاياتها القضائية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد أن استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين أمر غير مقبول وأنه يجب التحقيق في جميع الحالات بشكل كامل وفوري.

وتنضم إستونيا إلى المحكمة في الإعراب عن امتنانها لسلطات حكومة الوفاق الوطني على تعاونها مع المحكمة خلال بعثاتها الأخيرة وعلى أنشطتها المتصلة بحفظ الأدلة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية في المقابر الجماعية في ترهونا. وننوه كذلك بالتعاون المثمر بين المحكمة الجنائية الدولية ومكتب الشرطة الأوروبي، بما في ذلك في المسألة الليبية. وترحب إستونيا بالدور الإيجابي للغاية الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مساعدة ودعم عمل المحكمة الجنائية الدولية في البلد.

ولا تزال إستونيا تشعر بقلق بالغ إزاء عدم تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية حتى الآن في حالة ليبيا. وهذا يعني أن الهاربين الثلاثة – الورفلي والتهامي والقدافي والقذافي – وجميعهم متهمون بارتكاب جرائم خطيرة هي القتل والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية الوحشية والمهينة، ما زالوا طلقاء. وتنفيذ أوامر الاعتقال هذه أمر ضروري لازم لتحقيق العدالة للضحايا. ولا يمكن أن يكون هناك سلام طويل الأجل دون وقف الإفلات من العقاب. وفي ضوء ذلك، ندعو جميع الدول إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في إلقاء القبض على الهاربين وتسليمهم إلى المحكمة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكّر بأن العدالة الجنائية الدولية هي مسألة جهد جماعي، وأن على الدول في نهاية المطاف أن تفي بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة، الناشئة عن نظام روما الأساسي والقرار 1970 (2011). ولذلك، لئن كانت إستونيا تؤكد دعمها الكامل لعمل المحكمة الجنائية الدولية، فإنها تحث جميع الدول، بما فيها الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي، على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل إنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا في ليبيا.

المرفق السادس

بيان نائب المستشار القانوني لفرنسا لدى الأمم المتحدة، بريس فودا

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها وإحاطتها.

إن إنشـــاء محكمة جنائية دائمة وعالمية أمر ضـــروري أكثر من أي وقت مضـــى لتقديم مرتكبي أخطر الجرائم إلى العدالة وكســـر حلقات الإفلات من العقاب والعنف التي تنشـــط في حالات أزمات كثيرة جدا. المحكمة الجنائية الدولية هي حجر الزاوية في مكافحة الإفلات من العقاب على الصـــعيد الدولي. إذ إنها تؤدي دورا فريدا في إطار النظام متعدد الأطراف. وتؤكد فرنســـا من جديد دعمها الكامل للمحكمة، التي يجب أن تكون قادرة على العمل باســـتقلالية وحياد في الإطار الذي حدده نظام روما الأســـاســـي. ويجب أن يكون مكتب المدعية العامة قادرا على ممارسة صلاحياته دون عوائق أو عقبات. ونرحب بأن عددا كبيرا من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي قد ذكّر الجمعية العامة بذلك مؤخرا (انظر A/75/PV.19).

وفيما يتعلق بتنفيذ القرار 1970 (2011)، تكرر فرنسا التأكيد على أن مكافحة الإفلات من العقاب هي أحد العناصر الرئيسية في حل النزاع وفي المصالحة بين الأطراف الليبية. إن محاكمة المجرمين وإدانتهم أمر ضـــروري لإعادة بناء الدولة واســـتعادة الحياة الديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التعاون الكامل من جميع أصحاب المصلحة، وفي المقام الأول الأطراف الليبية، أمر بالغ الأهمية.

وترحب فرنســـا بتمكن مكتب المدعية العامة من إجراء ثلاث بعثات ميدانية في عام 2020. والوصـول إلى الأراضـي الليبية هو في الواقع شـرط أسـاسـي للوفاء بالولاية التي أناطها المجلس بالمحكمة. ومع ذلك، لا تزال فرنسا تشعر بقلق عميق إزاء العقبات التي لا يزال المكتب يواجهها في تنفيذ أوامر القبض على الهاربين الثلاثة. وتشـير فرنسـا إلى أن القرار 1970 (2011) يحث جميع الدول المعنية، سـواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا، على التعاون الكامل مع المحكمة ومدعيتها العامة.

يجب التحقيق في جميع الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا منذ عام 2011، ومقاضـــاة الجناة، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام والجرائم ضـد المهاجرين واللاجئين. إن المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني الموجودين في ليبيا إلى مكتب المدعية العامة في هذا الصدد، قيّمة للغاية. ونرحب بتعزيز علاقات العمل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهيكلة التعاون مع مكتب الشرطة الأوروبي.

ويساورنا قلق عميق إزاء الاحتجازات التعسفية والحالات المنطوية على ظروف اعتقال وحشية، بما في ذلك ما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين. ويجب على الســـلطات المســـؤولة عن أماكن الاحتجاز المعنية أن تفتحها دون تأخير أمام المراقبين والمحققين الدوليين. كما أن حالات الاختفاء القســري والعنف الجنســي التي أبلغ عنها المكتب غير مقبولة. ولا ينبغي أن يكون هناك شك في أن أي شخص يحرض على هذه الجرائم أو يرتكبها اليوم يخضع للملاحقة الجنائية. ويجب على لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) أن تمارس أيضا قدرتها الرادعة لوقف من يزعزعون استقرار ليبيا بتنظيم الاتجار بالمهاجرين واللاجئين.

وستظل فرنسا ملتزمة تماما بإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية ودعم استعادة سيادة القانون في البلد. وفي هذا الصـــدد، نرحب بإبرام اتفاق وقف إطلاق النار في 23 تشـــرين الأول/أكتوبر من جانب الوفود في

اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب تنفيذ هذا الاتفاق بالكامل الآن واحترامه ورصده رصدا فعالا. كما أن منتدى الحوار السياسي الليبي، الذي بدأ أعماله في تونس في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، يشكل خطوة هامة ومشجعة. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى اتفاق سياسي بين الليبيين، مما يمهد الطريق لإجراء الانتخابات.

ونرحب بالنهج الصارم الذي اعتمده مكتب المدعية العامة وفقا لمبدأ التكامل. وستواصل فرنسا التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وحشد مجلس الأمن لتحقيق ذلك الهدف. كما أنها ستظل حاشدة كل جهودها للتوصل إلى حل سياسي في ليبيا، إلى جانب أعضاء عملية برلين، وشركائها الأوروبيين، وجيران ليبيا وشركائها في إطار الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر ساوتر

أود أن أتطرق إلى أربع نقاط.

تتعلق النقطة الأولى بالتطورات السياسية الأخيرة في ليبيا. قال وزير الخارجية ماس أمس إن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 23 تشرين الأول/أكتوبر يمنح "بصيصا من الأمل للشعب الليبي". ونأمل أن يتسنى قول نفس الشيء عن إطلاق ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس بالأمس. ومن المهم الآن أن تتقيد الأطراف الليبية بالتزاماتها. وقد دعا مجلس الأمن جميع الأطراف الليبية إلى القيام بذلك، ومن المهم أن يحدث ذلك الآن. ومن المهم بنفس القدر أن تدعم الجهات الفاعلة الدولية وقف إطلاق النار. وقد أوضح الأمين العام ذلك في تونس أمس. وهذا أيضا تذكير قوي بالتزام المشاركين في مؤتمر برلين بشأن ليبيا بالامتثال، أي لحظر الأسلحة، الذي يجب تنفيذه الآن تنفيذا كاملا. وقد ناقشت ذلك بالأمس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، وسنواصل متابعة هذا الموضوع.

أما نقطتي الثانية فهي تتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بليبيا. قبل تسع سنوات، أحيلت الحالة في ليبيا إلى المحكمة بسبب الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان المثيرة للقلق البالغ. ونثني على المدعية العامة بنسودة لالتزامها الثابت بتحقيق العدالة لضحايا الفظائع في ليبيا. يجب ألا ندع الإفلات من العقاب مستمرا. ولذلك نشجعها على مواصلة عملها الهام، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

ونرحب أيضا بزيارة مكتب المدعية العامة إلى ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونقدر تعاون وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع المحكمة، حيث أن البعثة تؤدي دورا أساسيا في تيسير عمل المحكمة الجنائية الدولية على أرض الواقع.

كما نرحب بالتزام ليبيا بالعدالة، ونقدر جهودها في جمع الأدلة وحفظها، بما في ذلك ما يتعلق بالمقابر الجماعية التي تم اكتشافها مؤخرا. وندعو ليبيا إلى زيادة تعزيز تعاونها مع المحكمة. يتيح التوقيع مؤخرا على اتفاق وقف إطلاق النار فرصة فريدة لمزيد من التعاون.

أما نقطتي الثالثة فهي تتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يعاني السكان المدنيون من جراء الزيادة المستمرة في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا في جميع أنحاء البلد. ومازالوا يعانون كثيرا من الألغام والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة التي تنفجر عند ملامسة الضحايا لها التي تركت بعد القتال. وقد روعنا اكتشاف مقابر جماعية متعددة في ترهونة. يجب العثور على الجناة وتقديمهم إلى العدالة. ولذلك، فإننا نشيد ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتقديمها الدعم التقني للحكومة الليبية في تحقيقاتها. وإن إنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات هو تطور محمود نحو المساءلة وتقديم الجناة إلى العدالة.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير الواردة عن الظروف الإنسانية في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية في شرق ليبيا، فضلا عن مزاعم التعذيب وغيره من الجرائم الخطيرة. وندعو السلطات المعنية إلى السماح للمحكمة الجنائية الدولية بالوصول إلى مراكز الاحتجاز هذه وإلى التعاون الكامل مع المحكمة.

تشكل الهجمات على المدنيين التي ارتُكبت أثناء القتال انتهاكا للقانون الدولي الإنساني. ومن واجب المجتمع الدولي كفالة أن يواجه الجناة عواقب أفعالهم.

تتعلق ملاحظتي الأخيرة بالتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإذ لا تثنينا التهديدات الموجهة إلى المحكمة، نؤكد من جديد دعمنا الكامل والمستمر والثابت للمحكمة الجنائية الدولية. إننا بتقديم دعمنا الكامل للمحكمة وتعزيز عضويتها العالمية، ندافع عن التقدم الذي أحرزناه معا نحو نظام دولي قائم على القواعد، تشكل العدالة الداخلية دعامة لا غنى عنها من دعائمه. وقد أوضحنا هذه النقطة من قبل – ونحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذ أوامر الاعتقال المعلقة. إن ما نرى من عدم إحراز تقدم في هذا الشأن غير مقبول.

أود أن أختتم بياني بالقول إننا ندعو مرة أخرى الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي إلى النظر في القيام بذلك.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

تود إندونيسيا أن تشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها. وقد أحطنا علما بالتقرير العشرين للمدعية العامة إلى مجلس الأمن عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. وأود أن أركز على النقاط التالية.

أولا، ترحب إندونيسيا بالتقدم المحرز من خلال الحوار في ليبيا. ونرحب أيضا باتفاق وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار والتقيد به والالتزام بدعم تنفيذه. فالحل العسكري لم يكن أبدا هو الحل، ولن يكون أبدا.

ونرحب أيضا بإطلاق ملتقى الحوار السياسي الليبي وعقده بالحضور الشخصي في تونس. ونشيد بحكومة تونس لاستضافتها الاجتماع، وكذلك حكومتي المغرب ومصر لاستضافة جولات الحوار السابقة بين الليبيين. ونؤكد من جديد أهمية الحوار الذي يقوده ويملك زمامه الليبيون، على النحو المبين في القرار 2510 (2020).

ثانيا، ندعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين. يجب وقف الهجمات على المرافق الصحية والمهاجرين والنازحين وموظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ومن المقلق أن نقص الوقود وانقطاع الكهرباء في ليبيا لا يزالان يعطلان حياة الناس ويؤثران على المستشفيات والمدارس في جميع أنحاء البلد. لقد تضاعفت حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من 20,000 حالة مؤكدة و320 حالة وفاة في شهر أيلول/سبتمبر وحده. وفي هذا الصدد، يجب أيضا زيادة الدعم المقدم للجهود الإنسانية في ليبيا.

ثالثا، ينبغي أيضا استكمال التقدم الأمني والسياسي الذي نشهده في ليبيا بإحراز تقدم في مجال العدالة. إن إندونيسيا ملتزمة بالسعي إلى تحقيق العدالة في ليبيا كجزء من الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تحقيق سلام دائم ومستدام في البلد. لن يكتمل السلام حقا دون تحقيق العدالة، ولا يمكن للعدالة أن تزدهر في غياب السلام.

وأشاطر تماما الرأي القائل بأن ليبيا ملزمة بكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة على أراضيها. ونحن بحاجة إلى تمكين السلطات القضائية الليبية من ممارسة سيادتها الكاملة. ولهذا السبب ينبغي ألا تؤدي إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية إلى إثناء السلطات الليبية المختصة عن تفعيل ولايتها القضائية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة.

منذ انضمام إندونيسيا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير 2019، استمعنا إلى أربع إحاطات من المحكمة الجنائية الدولية. وفي جميع الإحاطات الأربع، تم إبراز دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بوضوح. وبالنسبة لإندونيسيا، كانت الأولوية واضحة دائما – وهي إنقاذ الأرواح البشرية. وينبغي مناقشة جميع الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي بعناية لتجنب إثارة العنف الذي قد يؤدي إلى خسائر في الأرواح ويعرض للخطر السعي إلى السلام.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل بالفرنسية]

وأرحب بعقد هذه الجلسة المكرسة للنظر في التقرير نصف السنوي العشرين عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا، وأهنئ السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة، التي قدمت، للمرة الثانية في عام 2020، إلى مجلس الأمن تقريرا دقيقا وشاملا.

يثني وفد بلدي على المكتب لما أحرزه من تقدم كبير في التحقيقات التي أجريت خلال البعثات الميدانية إلى ليبيا، ويرحب بالتعاون الجيد مع السلطات الليبية وغيرها من الجهات المعنية، ويحيط علماً بحالة القضايا الجارية.

وما زلنا مقتنعين بأن مكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية المصالحة الوطنية والسلام المستدام في ليبيا. ولذلك فإني أكرر مناشدة وفد بلدي السلطات الليبية والدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، للامتثال للقرار 1970 (2011) من خلال التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أذكّر بأن أعضاء المجلس، بما في ذلك النيجر وعلى غرار المكتب، رحبوا بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الأطراف الليبية في 23 تشرين الأول/أكتوبر في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن أملي في أن يؤدي هذا الاتفاق إلى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار، وهو أمر ضروري للعدالة في ليبيا.

وبهذه الروح أيضاً يود وفد بلدي أن يثير شاغلين بشأن تطورات الحالة فيما يتعلق بالامتثال لحظر الأسلحة والقانون الدولي الإنساني.

أولاً، لا يمكن القول في كثير من الأحيان إن السلام في ليبيا يعتمد كلياً على التقيد بحظر الأسلحة الذي قبلته جميع الأطراف الفاعلة في مؤتمر برلين. فليبيا لا تحتاج إلى أسلحة أو مرتزقة. بل تحتاج إلى ديناميات إيجابية تدعمها البلدان المجاورة لتعزيزها وتشجيعها.

ثانياً، إن انتشار جائحة فيروس كورونا، في سياق البنية التحتية المتداعية بما في ذلك البنية التحتية الصحية، يستحق اهتماماً خاصاً. وينبغي إيلاء نفس الاهتمام لحالة المهاجرين، الذين كثيراً ما يستخدمون كدروع بشرية والذين يكون مصيرهم المؤسف الإعادة إلى ليبيا حتى بعد إنقاذهم في أعالي البحار.

وعلاوة على ذلك، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء مسألة المقابر الجماعية التي تضم أكثر من 100 شخص والتي اكتُشفت مؤخراً في ترهونة وجنوب طرابلس، ويرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها السلطات الليبية للحفاظ على الأدلة اللازمة للتحقيقات في المستقبل.

أنتقل الآن إلى حالة اللاجئين والمهاجرين التي ما زالت، كما ذكر في التقرير، مصدراً للقلق في آخر فترة منذ الإحاطة السابقة التي قدمتها المدعية العامة إلى المجلس في أيار/مايو (انظر S/2020/371). ويشجع وفد بلدي، في هذا الصدد، على مواصلة التعاون النشط بين المكتب والسلطات

الليبية من أجل التحقيق مع الأشـخاص والجماعات المذنبين بارتكاب جرائم الاتجار بالبشـر والجرائم ضـد المهاجرين ومحاسبتهم.

ويكرر وفد بلدي تأكيد دعمه لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويرحب بتعزيز العلاقة بينها وبين المكتب ويشـيد بالسـيدة سـتيفاني ويليامز، الممثلة الخاصـة للأمين العام لليبيا بالنيابة ورئيسـة البعثة، على الدعم المقدم إلى مكتب المحكمة الجنائية الدولية.

في الختام، يود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن تهانيه ودعمه للمدعية العامة بنسـودة وأعضـاء مكتبها على تفانيهم في مكافحة الإفلات من العقاب وإرسـاء سـيادة القانون وردع ارتكاب جرائم جديدة في ليبيا. وفي هذا الصـدد، ندعو الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وجميع الجهات المعنية إلى توحيد جهودها لتمكين عودة السـلام والاسـتقرار إلى هذا البلد، الذي يتعرض منذ وقت طويل للعنف العشوائي والتدمير.

المرفق العاشر

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، غينادي كوزمين

[الأصل بالروسية]

إن أهم شيء في أي نزاع مسلح هو إنهاء إراقة الدماء ومعاناة السكان المدنيين. ولضمان ذلك، يتعين على الأطراف المتحاربة الجلوس إلى طاولة المفاوضات. فلا يمكن أن يكون للأزمة الليبية سوى حل سياسي ودبلوماسي. ولا بديل عن التسوية السلمية التي ستلبي مصالح جميع عناصر المجتمع الليبي.

ونأسف لأن دولة ليبيا التي كانت ذات نفوذ واقعة الآن في حالة خراب بسبب تدخل حلف شمال الأطلسي وأن على المنطقة بأسرها أن تدفع ثمن عواقب تلك الأعمال غير القانونية.

ونرحب بتوقيع اتفاق محلي لوقف إطلاق النار في ليبيا وندعو كلا الجانبين إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب الاتفاق. كما نشيد بالجولة الجارية لمنتدى الحوار السياسي الليبي كوسيلة لضمان تسوية سلمية في البلد. وفي اتصالاتنا بمجموعة واسعة من الجهات المعنية الليبية، طلبنا منها الانضمام إلى هذا الحوار بطريقة بناءة ومسؤولة.

يعتقد كثيرون أن محاسبة المذنبين تعني فتح الطريق نحو السلام. وليس هذا هو الحال دائماً، خاصة عندما يتعلق الأمر بهيئة قضائية دولية متحيزة ومسيّسة وغير كفؤة. إن التقرير الذي قدمته اليوم المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، شأنه شأن جميع التقارير السابقة للمحكمة عن ليبيا، ما هو أيضاً إلا دليل على استراتيجية التمييز التي اختارتها المحكمة الجنائية الدولية.

فقد قررت المحكمة، عند معالجة أحداث عام 2011، عدم التحقيق في وفيات المدنيين الناجمة عن ضربات حلف شمال الأطلسي. وقد انتهجت التحقيقات في الجرائم المرتكبة في طرابلس وترهونة وضواحيها نهجاً مماثلة. ومن غير المرجح أن تتخذ المحكمة الجنائية الدولية خطوات حقيقية للتحقيق في الأفعال التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع الليبي.

والسؤال إذن هو: هل تعمل المحكمة الجنائية الدولية كعامل استقرار أم كعقبة أمام عملية السلام؟ وبمجرد أن تكفل ليبيا السلام المستدام، سيتمكن نظامها القضائي الوطني من محاسبة المذنبين من تلقاء نفسه. ولن تحتاج إلى المحكمة الجنائية الدولية.

المرفق الحادي عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

تتقدم سانت فنسنت وجزر غرينادين بالشكر إلى السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على عرضها التقرير العشرين المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار 1970 (2011).

تأتي جلسة اليوم في ظل التطورات الإيجابية في ليبيا، ولا سيما في إطار خطة الأمم المتحدة ذات النقاط الثلاث. ونشيد بالأطراف الليبية على جهودها في التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار ونشجعها على مواصلة إبداء روح التسوية وحسن النية والاستفادة من الزخم الإيجابي والتقدم في إيجاد حل سياسي للنزاع يملك الليبيون زمامه ويقودونه. ونكرر دعمنا لمنتدى الحوار السياسي الليبي الحالي في تونس ونتطلع إلى الدعوة لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية الليبية.

يواصل المجتمع الدولي دعم الشعب الليبي في سعيه لتحقيق السلام العادل والدائم والاستقرار، وهو ما انعكس في التقرير الأخير للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. ولا تزال المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها عنصرا أساسيا في هيكلنا المتعدد الأطراف، محكمة مستقلة ومحايدة، ولها دور أساسي تضطلع به في مساعدة ليبيا على التغلب على الصعوبات التي تواجهها، لا سيما في مكافحة الإفلات من العقاب والسعي إلى تحقيق العدالة، وهما أمران حاسمان لتحقيق السلام والأمن والمصالحة المستدامة. لكن لا تزال المحكمة الجنائية الدولية تواجه تحديات هائلة في ليبيا. لذلك نشدد على أهمية التعاون الكامل ومبدأ التكامل لنظام روما الأساسي، وهما من الأمور الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لكي تضطلع بولايتها بفعالية، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية لمكتب المدعية العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية والتقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويشجب وفد بلدي الظلم الجسيم الذي يمارس ضد المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الأولى والوحيدة في العالم، ومسؤوليها، من خلال تدابير قسرية من جانب واحد في شكل جزاءات. وما زلنا ثابتين في موقفنا بأن تلك الجزاءات لا مبرر لها وباطلة. فهي تنتهك بشكل صارخ نظامنا الدولي القائم على القواعد وتسعى إلى تقويض عمل المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك، ندعو إلى وضع حد لها فورا.

وأخيرا، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد التزامها بدعم مبادئ وقيم نظام روما الأساسي وتشجع الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي على أن تصبح أعضاء في المحكمة الجنائية الدولية.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

في البداية، تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها اليوم بشأن الحالة في ليبيا.

وتواصل جنوب أفريقيا دعم تنفيذ القرار 1970 (2011)، الذي يكلف المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى جانب فرضه لحظر حيوي الأهمية على الأسلحة.

ونلاحظ مع القلق أن عدم تنفيذ أوامر القبض على الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لا يزال أكبر عقبة تواجه المدعية العامة.

وتؤيد جنوب أفريقيا بشدة تعزيز التكامل من خلال تطوير المؤسسات المحلية للتحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. وتثني جنوب أفريقيا على جهود المدعية العامة الرامية إلى تعزيز التحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا وملاحقة مرتكبيها في ولايتها القضائية المحلية حيثما كان ذلك مجديا ومناسبا.

وترحب جنوب أفريقيا، شأنها شأن المدعية العامة، بتوقيع الأطراف الليبية على اتفاق وقف إطلاق النار في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر، تحت رعاية الأمم المتحدة. وترى جنوب أفريقيا أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لا يزال أمرا حتميا، ويشجعنا استمرار مشاركة السلطات الليبية والتزامها، على أعلى المستويات، بالتعاون مع مكتب المدعية العامة.

غير أن جنوب أفريقيا تعتقد أن إحراز تقدم في عملية السلام الليبية أمر حيوي لمعالجة الشواغل التي استدعت تنفيذ القرار 1970 (2011) الذي تشكل عملية المحكمة الجنائية الدولية جزءا منه.

وعلاوة على ذلك، ترحب جنوب أفريقيا بالمساعدة التي قدمتها إلى مكتب المدعية العامة المنظمات الدولية والإقليمية، وجماعات المجتمع المدني، والأفراد، فضلا عن علاقة العمل البناءة التي تربط مكتب المدعية العامة ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وقد لاحظنا تقارير عن تصاعد عمليات اختطاف واختفاء قسري للصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والمحامين والمهاجرين ومسؤولي الدولة على يد جماعات مسلحة، وهو أمر مقلق للغاية.

وبالرغم من التحديات العديدة التي تواجه المدعية العامة، بما في ذلك التحديات الناجمة عن تفشي جائحة فيروس كورونا، فمن المشجع أن نلاحظ أن المحكمة تلقت تعاونا من الدول، مما أتاح لها إحراز تقدم في التحقيقات الجارية.

وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف وأصحاب المصلحة إلى تجديد التزامهم ببناء سلام دائم في ليبيا على أساس الحوار السياسي الشامل باعتباره الوسيلة الوحيدة القابلة للتطبيق لتحقيق السلام المستدام في ليبيا.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل بالعربية]

أشـــكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنســـودة على إحاطتها القيّمة وكذلك على تقريرها العشــرين عملا بقرار مجلس الأمن (2011) 1970. كما أرحّب بانضـــمام الممثل الدائم لليبيا إلى هذه الجلسة.

أود في مستهل هذه الجلسة أن أجدّد الإعراب عن التزام بلدي الثابت بنظام روما الاساسي وتمسّكه بالعمل المســـتقل والمحايد للمحكمة الجنائية الدولية من أجل مكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الخطيرة ومنع ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل.

ويواصـل بلدي بصـفته دولة جوار للشـقيقة ليبيا وطرفا في نظام روما وعضـوا غير دائم في مجلس الأمن، انخراطه البناء في ليبيا على أساس الحياد النشيط، وذلك من خلال تقديم مساهمته وتعاونه للمحكمة الجنائية الدولية ولمختلف الأطراف الفاعلة من أجل إحلال السـلم والاسـتقرار وتحقيق المسـاءلة والمصـالحة الوطنية في ليبيا.

وفي هذا السياق، يحتضن بلدي منذ يوم أمس ملتقى الحوار السياسي الليبي برعاية الأمم المتحدة. وقد أكد رئيس الجمهورية قيس سـعيّد لدى افتتاحه لهذا الملتقى ثوابت موقف تونس لحل الأزمة الليبية القائمة على التمسّك بوحدة هذا البلد الشقيق ورفض التدخلات الخارجية وكافة أشكال الوصـاية وإيجاد حل سياسـي نابع من إرادة الليبيين والليبيات.

ونحن على يقين أن هذا الملتقى السياسـي الجامع سيشكّل حلقة هامة لتجاوز الأزمة الراهنة ودفع مسار التسوية السياسية الشاملة من خلال الحوار والتوافق وصولا إلى تحقيق المصالحة بين مختلف الفرقاء الليبيين والوئام المجتمعي.

تعرب تونس عن أسفها أن الفترة المشمولة بالتقرير قد شـهدت مزاعم ارتكاب جرائم تنضـوي ضـمن ولاية المحكمة كما أوردها تقرير المدعية العامة، على غرار جرائم القتل خارج نطاق القضـــاء والتعذيب في مراكز الاحتجاز و الاختفاء القسري إضـافة إلى الهجمات العشوائية ضـد المدنيين والانتهاكات الجسيمة ضـد اللاجئين والمهاجرين.

ويسـاورنا بالغ القلق بخصـوص المقابر الجماعية المكتشـفة في ترهونة وجنوب طرابلس بما يرتقي إلى جرائم حرب. وهو تذكير متجدّد بأهمية المســـؤولية الملقاة على عاتق الأطراف الليبية والدولية من أجل وقف نزيف العنف والإفلات من العقاب والامتثال لحظر التسـليح والامتناع عن التدخل في النزاع المسـلح أو في الشؤون الداخلية لليبيا.

وتأمل تونس أن يكون اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا الذي تم التوصـــل إليه في جنيف في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 منطلقا لإرساء هدوء مستدام في كافة أرجاء ليبيا بما يكفل حقن الدماء وتخفيف وطأة المعاناة الإنســانية للأشــقاء الليبيين جراء العنف والاقتتال ويســهم في تهيئة الظروف الملائمة لتفعيل مسار التسوية السياسية.

وإن تونس وإذ تؤكد على ضرورة احترام وقف إطلاق النار ودعم تنفيذه فإنها تدعو الأطراف الليبية إلى الالتزام بكفالة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مع الحرص على تحييد وحماية المدنيين والمنشآت المدنية.

لقد شكّل القرار 1970 (2011) بمعية نظام روما الأساسي، الإطار المرجعي الرئيس لممارسة مجلس الأمن لصلاحياته ومسؤولياته في إيجاد توازن دقيق بين مكافحة الإفلات من العقاب وصون السلم والأمن الدوليين في ليبيا، وكذلك لممارسة المحكمة الجنائية الدولية لولايتها القضائية المستقلة في ليبيا.

ونرحّب في هذا السياق بتواصل تقديم المدعية العامة للمحكمة لإحاطاتها السداسية للمجلس بما يتيح سبل مزيد من التفاعل والتنسيق بين المحكمة ومجلس الأمن لتعزيز ولايتي بعضهما البعض.

وتثمّن تونس استمرار جهود المدّعية العامة ومكتبها في إطار ولايتها في ليبيا بالرغم من القيود والتحديات التي فرضتها جائحة كورونا على أداء مهامها على الأرض. كما نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تسهيل أداء المدعية العامة ومكتبها لمهامهما في ليبيا وتعزيز العلاقة بين الطرفين حول المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وإن تونس وإذ تأخذ علما بصعوبات وتحديات تنفيذ طلبات التعاون التي تعترض المحكمة في سياق الحالة في ليبيا فإنها ترحّب بالتقدم المحرز من مكتب المدعي العام في تحقيقاته ورصده للجرائم الخطيرة ضد اللاجئين والمهاجرين العابرين لليبيا.

وتتطلع تونس لأن يعزّز نشاط المحكمة مبدأي التكامل والتعاون لنظام روما الأساسي وينسجم مع متطلبات الانتقال السياسي الليبي وذلك في كنف احترام استقلالية وحيادية ولاية المحكمة. ونرحب في هذا السياق بالانخراط المستمرّ للمحكمة مع السلطات الليبية، وكذلك بالتزام السلطات الليبية بالتنسيق والتعاون مع المحكمة حول الجرائم الأساسية على معنى نظام روما الاساسي.

ونؤكد أن أداء المحكمة للمهام المناطة بولايتها لا يجب أن يتم على حساب ضرورات بناء قدرات الأجهزة القضائية الليبية وتعزيز سيادة القانون في ليبيا، وصولا إلى تحقيقات وملاحقات قضائية فعّالة للضالعين في ارتكاب جرائم خطيرة وبما يجسّد بصفة فعلية مبدأي التعاون والتكامل لنظام روما الأساسي.

المرفق الرابع عشر

بيان المستشار القانوني للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، تشانكا ويكريماسنغي

أود أن أتقدم بالشكر للسيدة بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على الإحاطة التي قدمتها لنا اليوم بشأن تقريرها العشرين عن الحالة في ليبيا.

إن موقف المملكة المتحدة واضح بشأن ضرورة حماية المدنيين في حالات النزاع ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي. وفي حزيران/يونيه، شاركنا في تقديم قرار مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/RES/43/39) الذي ينص على إنشاء بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات في ليبيا. وما زلنا نؤيد بقوة جهود المحكمة الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا في ليبيا.

ونرحب بالاتفاق الأخير على وقف كامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني في ليبيا، وكذلك بالاجتماع الجاري لمنتدى الحوار السياسي الليبي، الذي دعت إليه الأمم المتحدة. وبينما نرحب بهذا التقدم، فإننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في ليبيا في هذا العام والتقارير التي تفيد بحدوث أنشطة مقلقة تُعزى إلى الجانبين مع استمرار النزاع، فضلا عن تفاقم تفشي مرض فيروس كورونا.

ونشكر المدعية العامة على آخر المستجدات التي قدمتها بشأن القضايا المرفوعة ضد السيد القذافي والسيد الورفلي والسيد التهامي. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن السيد الورفلي لا يزال طليقا في منطقة بنغازي بعد أكثر من ثلاث سنوات من صدور أول أمر بالقبض عليه. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول المعنية، بما في ذلك الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي، أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في اعتقال وتسليم الأفراد الصادر بحقهم أوامر إلقاء قبض معلقة.

ونرحب بتعاون حكومة الوفاق الوطني مع مكتب المدعي العام خلال زيارته إلى ليبيا. ونلاحظ بقلق ما ورد في تقارير المدعية العامة من قيام الجيش الوطني الليبي والقوات المرتبطة به بشن ضربات جوية عشوائية والقيام بعمليات اختطاف وتعذيب واختفاء قسري وأعمال قتل خارج نطاق القضاء. كما نلاحظ التقارير عن استخدام الألغام في جنوب طرابلس. وتواصل المملكة المتحدة تمويل أعمال المنظمات غير الحكومية المتخصصة في التصدي للأخطار المتعلقة بالألغام والمتفجرات.

وندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات العشوائية وأعمال القتل غير القانوني وإسكات الصحفيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وإذ نشير إلى الذكرى السنوية العشرين التي حلت مؤخرا لاتخاذ القرار 1325 (2000)، فإننا نؤكد إدانتنا للعنف الجنسي والجنساني في ليبيا، الذي تعمل المملكة المتحدة على التصدي له في إطار خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن اكتشاف مقابر جماعية في ترهونة أمر صادم وقد يشكل دليلا على ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وننوه بالجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني للحفاظ على الأدلة، على النحو المعترف به في تقرير المدعية العامة.

ونحيط علماً مع القلق بآخر المعلومات الواردة في التقرير عن استخدام العنف ضد المتظاهرين في الزاوية وطرابلس وعن اســـتهداف من ينتقدون الجيش الوطني الليبي. فمن الأهمية بمكان صـــون الحق في التجمع السلمي والاحتجاج وحرية التعبير. ونكرر دعوتنا إلى التحقيق في قضـية البرلمانية سـهام سـرقيوة – وجميع حالات الاختفاء والتخويف الأخرى ذات الدوافع السياسية. كما ندعو حكومة الوفاق الوطني إلى اتخاذ خطوات لوضع حد لاستغلال المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية.

وأود أن أكرر أن دعم العدالة الجنائية الدولية أمر أساسـي في السياسـة الخارجية للمملكة المتحدة. ويسرنا أننا تعاونا بشكل وثيق مع المدعية العامة وفريقها مؤخرا، ونحن ملتزمون بمواصلة تقديم دعمنا الكامل في تحقيقاتهم الجارية في ليبيا، والتي تكتسي أهمية أكبر خلال هذه الفترة الحاسمة في عملية السلام.

المرفق الخامس عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

تعرب الولايات عن القلق بشـــأن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنســـان في ليبيا، بما في ذلك الفظائع وأعمال العنف ضـد المدنيين في ترهونة التي سـمعنا للتو وصـفا لها في الإحاطة. ولكن هناك أيضـا جرائم قديمة يجب محاسبة مرتكبيها على وجه السرعة.

إن من شـــأن مســـاءلة العقول المدبرة لأحلك الأيام في ليبيا تحقيق العدالة لضـــحايا تلك الفظائع وأسرهم والمساعدة في ضمان عدم نسيانهم. ومن شأن ذلك أيضا تعزيز متانة الاتفاق السياسي التفاوضي الشـــامل للجميع الذي نأمل إبرامه في المســـتقبل لأنه ســـيوجه رســـالة رادعة قوية إلى من يُحتمل ارتكابهم لانتهاكات وإلى أولئك الضالعين في النزاع الحالي الذين ربما ارتكبوا انتهاكات وفظائع – مفادها بأنه لا مكان في مستقبل ليبيا لارتكاب الفظائع وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

ولهذا السبب، أيدت الولايات المتحدة إعلان الاتحاد الأوروبي مؤخراً فرض جزاءات اقتصادية على محمود الورفلي بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها ضد الليبيين.

ولا تزال حكومة الولايات المتحدة تتلقى تقارير عن اســـتمرار الفظائع وغيرها من انتهاكات حقوق الإنســـان في ليبيا. وتشـــمل هذه الروايات أعمال القتل التعســـفي والاختفاء القســـري والاحتجاز غير القانوني والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني. إن النزاع في ليبيا يزعزع استقرار المنطقة وقد أدى إلى نزوح الكثيرين. وأدت ثقافة الإفلات من العقاب إلى إطالة أمد النزاع من خلال التمكين من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسـان ضد الليبيين.

كما تشـــعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باســـتخدام العنف ضـــد المتظاهرين الســـلميين في آب/أغســـطس في الزاوية وطرابلس وهون. ونؤيد دعوة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى إجراء تحقيق في التقارير المتعلقة باسـتخدام القوة المفرطة ضـد المتظاهرين. ويجب السـماح للشـعب الليبي بممارسة حقه في التجمع السلمي.

كما نعرب عن قلقنا إزاء الألغام والشراك الخداعية في ضواحي طرابلس والتقارير التي تفيد بارتكاب مذبحة ضد المهاجرين في مزدة.

وتتشـــاطر الولايات المتحدة شـــعور الليبيين والمجتمع الدولي بالهلع إزاء اكتشـــاف مقابر جماعية وجثث تظهر عليها آثار تعذيب بالقرب من ترهونة. ونؤيد الجهود الفورية التي تبذلها الحكومة الليبية والهيئات الدولية للتحقيق في تلك الانتهاكات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وعلى وجه التحديد، فإن محمد الكاني وأفراد ميليشـــيا الكانيات التابعة له هم من أفظع منتهكي حقوق الإنسان في ليبيا، وقد نفذوا عمليات اختفاء قسري وتعذيب وقتل في ترهونة. وستطلب الولايات المتحدة قريباً إدراج اسم الكاني وميليشيا الكانيات على قائمة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشـأن ليبيا، وهو ما سـيكون بمثابة رسـالة قوية من مجلس الأمن للسـلطات الليبية والمجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات إنفاذ ذات مغزى ضـــد منتهكي حقوق الإنســـان وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في ليبيا التي تؤجج النزاع.

وتُتهم الجماعات المسلحة وقوات الأمن المحسوبة على جميع الأطراف في ليبيا، فضلاً عن الداعمين الدوليين لها، بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والتمكين من ارتكابها. وهذه الأعمال غير مقبولة. وترحب الولايات المتحدة بإنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق لتوثيق الفظائع وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، ونحث بقوة على منح البعثة إمكانية الوصول الكامل في جميع أنحاء ليبيا.

ونشارك زملاءنا في المجلس في الترحيب بإعلان 23 تشرين الأول/أكتوبر عن وقف إطلاق النار في جميع أنحاء ليبيا، والذي يسرته الممثلة الخاصة بالنيابة ستيفاني ويليامز، وسنضغط من أجل ضمان أن يؤدي ذلك إلى إنهاء تلك الانتهاكات وتيسير الجهود الرامية إلى تقديم الجناة إلى العدالة وتمكين الشعب الليبي من إيجاد حل سياسي دائم لهذا النزاع.

وتواصل الولايات المتحدة معارضتها لجميع التدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا، وتدعم جهود المنظمة لعقد منتدى الحوار السياسي الليبي هذا الأسبوع في تونس لإجراء مناقشات بالحضور الشخصي تهدف إلى تحديد سلطة تنفيذية جديدة للتحضير للانتخابات الوطنية. ونشكر الممثلة الخاصة بالنيابة وليامز وفريقها على جهودهم المستمرة في هذا الصدد.

وستظل الولايات المتحدة داعما قويا للمساءلة والعدالة المجديين لضحايا الفظائع من خلال الآليات المناسبة. ويجب أن يواجه مرتكبو الجرائم الفظيعة العدالة، ولكن يجب علينا كذلك أن نكون حذرين ونستخدم الأدوات المناسبة لكل حالة.

لقد استمعت إلى زملائي يشيرون إلى رأي الولايات المتحدة وموقفها بشأن المحكمة الجنائية الدولية، لذا اسمحوا لي أن أختتم بياني بتكرار اعتراضنا الثابت والمبدئي على أي تأكيد لولاية المحكمة على رعايا دول ليست أطرافا في نظام روما الأساسي، في غياب إحالة من مجلس الأمن أو موافقة من تلك الدول. فالعدالة الدولية لا تبنى على انتهاك الاتفاقات التأسيسية التي أنشأت أدوات العدالة الدولية. وعليه، فإن شواغلنا إزاء المحكمة الجنائية الدولية والحالة في أفغانستان معروفة جيدا.

إن موقفنا من المحكمة الجنائية الدولية لا يقلل بأي حال من الأحوال التزام الولايات المتحدة بدعم المساءلة عن الجرائم والفظائع وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وسيظل بلدي نصيرا للعدالة.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

أشكر السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها. وأود أيضا أن أرحب بالسفير طاهر السني الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

ما زلنا نتابع عن كثب الحالة في ليبيا، التي شهدت تقدما كبيرا في الأسابيع القليلة الماضية. وترحب فييت نام ترحيبا حارا باتفاق وقف إطلاق النار الدائم الذي وقعت عليه لجنة 5+5 العسكرية المشتركة في 23 تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، يسرنا أن نرى إطلاق منتدى الحوار السياسي الليبي أمس في تونس. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبلدان المنطقة ومنظماتها، والشركاء الدوليون الآخرون لتعزيز محادثات السلام. لقد أظهرت التطورات الإيجابية الأخيرة بوضوح شيئا واحدا هو أن العملية السياسية التي تقودها وتملكها ليبيا هي الحل الوحيد لتحقيق السلام في الأمد الطويل في ليبيا. وفي ذلك الصدد، تود فييت نام التشديد على النقاط التالية:

أولا، ندعو الطرفين في ليبيا إلى التمسك الكامل باتفاق وقف إطلاق النار الدائم، واحترام القانون الإنساني الدولي، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق لمساعدة المحتاجين. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يدعم الطرفين في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، حسب الاقتضاء.

ثانيا، نحث الطرفين في ليبيا على مواصلة المشاركة البناءة في محادثات السلام وفقا للمسارات الثلاثة – السياسي والأمني والاقتصادي – تمشيا مع القرار 2510 (2020) المتعلق بمؤتمر برلين المعني بليبيا. وستكون النتيجة الموضوعية للحوارات الثلاثية المسارات هي السبيل لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في ليبيا. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتقيد جميع الأطراف، داخل ليبيا وخارجها، بحظر الأسلحة تقيدا تاما، وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثالثا، تكرر فييت نام تأكيد موقفنا الثابت المتمثل في وجوب تقديم جميع مرتكبي الجرائم إلى العدالة، ولكن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني ومنع وقمع الأعمال الإجرامية الخطيرة، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان. ويجب الاضطلاع بعملية المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والأفعال الإجرامية الخطيرة وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام استقلال الدول وسيادتها.

وفي هذا الصدد، تحيط فييت نام علما بالتقرير المستكمل للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عملا بالقرار 1970 (2011).

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، طاهر محمد السني

[الأصل بالعربية]

بدايةً أودُ أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنياً لكم ولفريقكم كل التوفيق والنجاح، كما أتقدم بالشكر للسيدة فاتو بنسودة على إحاطتها وتقريرها الذي قدمته اليوم للمجلس.

بعد استماعكم اليوم لإحاطة السيدة بنسودة، وما ورد فيها من أدلةٍ دامغة وقاطعة لما كنّا نتحدث عنه في عدة مناسَبات عن فظاعة الانتهاكات وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي أُقترِفت ضد المدنيين الأبرياء، وبالأخص خلال العدوان على طرابلس وضواحيها في شهر نيسان/أبريل من العام الماضي، حيث يظهر مجدداً للجميع وبوضوح مَن تورط فيها، ومن يجب أن تتم محاسبتهُ بدون أي لبسٍ أو شك. ولا بد لنا ونحن بصدد الحديث عن التحقيق في الجرائم والانتهاكات التي أُرتكبت في ليبيا، أن نؤكد مجدداً على مبدأ التكامل القضائي بين القضاء الليبي والمحكمة الجنائية الدولية، وحرصنا على استمرار التعاون بموجِب قرار مجلس الأمن رقم 1970 (2011)، لمحاسبة من هم خارج سيطرة الحكومة.

وفي هذا الصدد، نودُ أن نُعرِب عن ارتياحنا لسير التعاون المشترك واستجابتكم لطلبنا للمساعدة في التحقيق في كل الانتهاكات التي أُقترِفت ضد المدنيين طوال السنوات السابقة. لذلك، وحرصاً على شفافيةِ هذه التحقيقات، وما تتطلبهُ من إمكانيات فنية متقدمة، طلبنا كما تعلمون من المحكمة الجنائية الدولية ومن مجلس حقوق الإنسان إرسال بعثات لتقصي الحقائق في جرائم الحرب والانتهاكات ضد المدنيين بسبب العدوان على طرابلس من قبل مليشيات حفتر ومرتزقته والدول الداعمة له، وعلى رأسِها، وليس حصراً، ما ورد في تقارير السيدة بنسودة الموثقة بالأدلة، من قصفٍ للأحياء السكنية وتدمير حوالي 000 125 منزل، ونزوح قرابة 342,000 مواطن، واستهداف متعمد للمستشفيات والأطقم الطبية، والمؤسسات التعليمية، ومصادر إمداد الطاقة والمياه، والمطارات والموانئ، ومراكز إيواء المهاجرين، مثل ما حدث في تاجوراء، وقصف وقتل طلبة الكلية العسكرية بطرابلس، وزرع الألغام جنوب العاصمة والذي لازال يحصدُ أرواح العشرات حتى اليوم، وأخيراً وأسوأها، المقابر الجماعية التي أكتُشِف العشرات منها في مدينة ترهونة، وكانت صدمة وفاجعة للجميع، فلقد تم العثور حتى الآن على قرابةِ مائتي جثة، ولايزال يتمُ اكتشاف المزيد منها، وكان آخرها الأسبوع الماضي بعد اكتشاف خمسِ مقابر جديدة في منطقة "مشروع الربط" بترهونة، هذه المقابر التي وُجدت فيها عائلات من أطفال ونساء وأشلاء لضحايا دفنوا أحياء. فلا أدري ماذا تريدون أكثر من هذه الحقائق لمحاسبة ومعاقبة من اقترفها وأنتم تعلمون جيداً من نفذها وأعطى الأوامر لتنفيذها ودعمها بالمال والسلاح.

إن الحكومة عليها استحقاق وطني يجعلها مُلزَمة بكشفِ حقيقةِ ما أُرتكب من انتهاكاتٍ وجرائم، ومحاسبةِ مرتكبيها والمسؤولين عنها، وهذه الجرائم لن تسقط بالتقادم، وفي هذا الصدد نحن نُعرب عن تقديرِنا لمجلسِ حقوقِ الإنسان، والمحكمة الجنائية الدولية، وغيرهما من المنظمات التي أَرسلت بالفعل أفرقتها الميدانية، وتقوم بمساعدتِنا على إظهارِ الحقائق وكشفِ المتورطين في تلك الجرائم ومحاسبتهم .

وفي هذا السياق، أودُ الترحيب بإشارةِ تقريرِ السيدة بنسودة إلى إحراز تقدمٍ ملموسٍ في التحقيقات، عقب المهام الميدانية التي قام بها فريقُ التحقيق إلى ليبيا مؤخراً، وارتياحنا لإشادة الفريق بما قدمته الحكومة

من مساعداتٍ لتسهيلِ مهامِه، ونؤكد مجدداً أننا على استعدادٍ دائم للتعاون مع المدعية العامة للمحكمة، وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين.

لقد بات واضـــحاً إلى حدٍ كبير من خلال اطّلاعنا على ما ورد في التقرير بأن هناك أدلةً وقرائن واضحة يُمكن على أساسِها تحديدِ من كان وراء الكثير من الجرائم والانتهاكات، وتوجيه الاتهام إليهم. ونحن إذ نعبرُ عن تقديرِنا واحترامِنا للإجراءات التي تتبعُها المحكمة، ومن بينها تقريرها عن ليبيا الذي يصـــدرُ كلَ ستةِ أشهر، إلا أننا نؤكد بأن الحاجةَ تدعو للإسراع في الانتهاء من التحقيقات، وسرعة إعلان نتائجِها بشكلٍ استثنائي وعدم انتظار ستة أشـهر أخرى، والعمل على إصـدارِ مذكراتِ القبض لمعاقبةِ من نفّذ الجرائم، أو من أصـــدر الأوامر لتنفيذِها، أو من دعمِها داخلياً أو خارجياً أو من يرفض تســـليم الجناة، وبالأخص فيما يتعلق بالمقابر الجماعية في ترهونة، وهذا أقل ما يمكن تقديمه لأهالي وأســر الضـــحايا. عام ونصـــف منذ العدوان على طرابلس ولم يتم حتى الآن توجيه أي اتهام لأي شخص رغم كل الأدلة والبراهين التي تم تقديمها في تقاريركم.

وفي هذا الصـــدد فإننا نذكر المحكمة أن الانتهاكات والجرائم المرتكبة ليس فقط ما حدث بســـبب العدوان على طرابلس، بل وقبلها كان قصف المدنيين في مرزق، وجرائم القتل والإعدامات الميدانية والإخفاء والتهجير القسري، كما حدث في بنغازي ودرنة واجدابيا وسرت، ومثل التهجير الذي طال أهلَنا في الشرق منذ سنوات، و ما حدث من قتل واختطاف للنساء كما حدث للسيدة سهام سرقيوة والسيدة مقبولة الحاسي،اللتان مازال مصيرهما مجهول حتى اليوم، ومن قبلهما مقتل السيدة سلوى بوقعيقيص، وآخرها الحادث المروع الذي وقع منذ ساعات في قلب بنغازي وفي وضـح النهار وأمام الجميع، ومقتل الناشـطة السـيدة حنان البرعصـي على يد مسلحين، فقط لأنها كانت تنتقد مليشيات حفتر وأولاده.

وفي الختام، رغم أن هذه الجلسة اليوم مخصصة للاستماع لإحاطة المحكمة الجنائية الدولية، فإنها تصادفُ انطلاق الحوارِ السياسي الذي تستضيفُه تونس الشقيقة، والمسار العسكري الذي يُستأنَف اليوم في سرت. هذه الحوارات التي تأتي في وقتٍ حرج من عُمر الأزمة الليبية، بالتأكيد هي أفضل من صوت المدافع وإراقة الدماء. وإذ نؤكد دعمَنا لكل الجهود المحلية والدولية التي تُساهم في إيجاد حلولٍ سلمية للأزمة، إلا أننا نتمنى أن تكون هذه الجهود بعيدةً عن الإملاءات والتدخلات الخارجية وأي نوع من الوصـــايا، وأن يُترك لليبيين وحدهم حق تقرير مصـيرِهم، وأن يكون لجميع القوى الفاعلة حق التمثيل والمشـاركة، ونؤكد أنه مهما كانت نتائج هذه الحوارات ومساراتها ومن يمثلها، فلن يكونَ هناك مصالحة وسلم اجتماعي حقيقي دون إرساء مبدأ المحاســـبة وتحقيق العدالة الانتقالية وجبر الضـــرر وعدم الإفلات من العقاب لكل من تورط في قتل الليبيين واقترف جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. لأنه لا سلام دون عدالة.